«اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (*USCIRF*) لجنة حكومية فيدرالية تابعة للولايات المتحدة، وهي لجنة مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي)، وقد أُسِّست بموجب «قانون الحريات الدينية الدولية» (*IRFA*) الصادر عام 1998، والذي يرصد ممارسة الحق في حرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (*USCIRF*) على المعايير الدولية في رصدها الانتهاكات المتعلقة بحرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة، وتُقدِّم كذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. كما أن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (*USCIRF*) كيان مستقل ومنفصل ومتميز عن وزارة الخارجية الأمريكية. ويأتي التقرير السنوي للجنة لعام 2018 تكليلاً للعمل الدؤوب الذي قام به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عامٍ كاملٍ لتوثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع ولتقديم توصيات سياسية مستقلة للحكومة الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذا التقرير السنوي لعام 2018 يشمل الأحداث الواقعة في المدة ما بين شهري يناير (كانون الثاني) عام إلى شهر ديسمبر (كانون الأول) عام 2017، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة الواقعة خارج هذا الإطار الزمني. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني هنا أو الاتصال مباشرةً بـ «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (*USCIRF*) على الرقم 202-523-3240.

مصر

النتائج الرئيسية: في عام 2017، ورغم الوضع الحقوقي المتردي في مجمله، بما اشتمل عليه من حوادث القبض على المعارضين السياسيين والصحفيين، ظلت أوضاع الحريات الدينية في مصر إلى حد كبير على ما كانت عليه في عام 2016. وواصل الرئيس عبد الفتاح السيسي مساعيه نحو تعزيز التسامح الديني، ومنها حضوره قداس عيد الميلاد القبطي للعام الرابع على التوالي. وكذلك، واصلت الحكومة عملية إصلاح المناهج التعليمية، ووضعت الخطط لإصلاح النظام التعليمي بأكمله. كما أعطت الحكومة المصرية الأولوية لبناء عدد من دور العبادة لغير المسلمين، أو إعادة بنائها، ومنها كاتدرائية القديس مرقس القبطية الأرثوذكسية في القاهرة، ومعبد النبي إلياهو في الإسكندرية. ولكن، منذ مطلع العام 2018، لم يحصل على الموافقة على التجديد أو البناء أو التسجيل، بمقتضى قانون بناء الكنائس لعام 2016، سوى 53 كنيسة من أصل 5540 كنيسة تقدمت بطلب الحصول على تلك الموافقات. وعلى الرغم من التطورات الإيجابية في هذا الشأن، زاد عدد قضايا ازدراء الأديان المرفوعة ضد أفراد بعينهم في عام 2017 عن العام السابق عليه. كما أفادت جماعات حقوق الإنسان بوقوع ما يزيد عن 120 هجومًا طائفيًّا، بما فيها الهجمات الغوغائية على المسيحيين وكنائسهم؛ ويظل من مصادر القلق البالغ عدم تقديم الجناة إلى محاكمات جدية. وشهد عام 2017 أيضًا سلسلة من الهجمات شنتها جماعات منتسبة إلى «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) استهدفت دور العبادة، وكان منها الهجوم الأشد دموية في مصر على أحد مساجد الصوفية في سيناء؛ وهو الهجوم الذي راح ضحيته 305 قتلى، إلى جانب حوادث التفجير والهجمات التي استهدفت المسيحيين وكنائسهم، والتي أسفرت عن مقتل 100 وجرح المئات. كما ظلت الطائفة البهائية وشهود يهوه بلا اعتراف رسمي بأيٍّ منهما. وبناءً على هذه المخاوف، فإن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) تضع مصر مُجدّدًا في الفئة (2) لديها، وذلك لتورطها في انتهاكات الحريات الدينية أو تغاضيها عنها، وهي الانتهاكات التي يُستوفَى بوقوعها ركن واحد على الأقل من أركان معيار «الانتهاكات الصارخة والمستمرة والمُمَنْهَجَة»، الذي تُصنَّف على أساسه أي دولة كـ «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC)، وفق «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA).

التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية

- حث الحكومة المصرية على التعجيل بالموافقة على الطلبات المقدمة من الكنائس لترميمها أو بنائها أو تسجيلها بموجب قانون بناء الكنائس الصادر عام 2016.

- ضمان استخدام جزء من المساعدات العسكرية الأمريكية لمساعدة الشرطة على وضع خطة جادة لحماية مخصصة للأقليات الدينية ودور عبادتها.

- الضغط على الحكومة المصرية لإجراء المزيد من أعمال الإصلاح لتحسين أوضاع الحريات الدينية، بما في ذلك: إلغاء القرارات التي تحظر الطائفة البهائية وشهود يهوه، وحذف خانة الديانة من مستندات الهوية الرسمية، وإصدار قوانين تتفق مع المادة 53 من الدستور لإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة التمييز.

- حث الحكومة المصرية على إلغاء المادة 98 (و) من قانون العقوبات، أو تعديلها؛ وهي المادة التي تُجرِّم ازدراء الأديان أو التجديف، على أن تُقدَّم في غضون ذلك الضمانات الدستورية والدولية لإنفاذ حكم القانون ومراعاة الأصول القانونية فيما يتعلق بالمتهمين بانتهاك أحكام المادة 98 (و) المتقدمة الذكر.

- الضغط على الحكومة المصرية لمقاضاة مرتكبي جرائم العنف الطائفي من خلال النظام القضائي، وضمان عدم خضوع المسؤولية عن الشؤون الدينية لسلطة جهاز الأمن الداخلي الذي يجب أن يتعامل مع قضايا الأمن القومي فحسب، ومنها الحالات التي تنطوي على استخدام العنف أو الدعوة إليه.

- الضغط على الحكومة المصرية للتصدي لأعمال التحريض على العنف والتمييز ضد غير المسلمين وكذا ضد المسلمين المنتمين إلى طوائف لا تتمتع بقبول، بما في ذلك مقاضاة شيوخ الدين الذين يحرضون على العنف ضد تلك الطوائف الإسلامية أو ضد غير المسلمين.

- الضغط على الحكومة المصرية لمواصلة مراجعة جميع الكتب وغيرها من المواد التعليمية لحذف أي لغة أو صور تُروِّج للتعصب أو الكراهية أو العنف تجاه أي جماعة على أساس الدين أو العقيدة، وإدراج مفاهيم التسامح واحترام حقوق الإنسان التي يجب أن يتمتع بها كل فرد بما في ذلك الحريات الدينية، في جميع المناهج الدراسية والكتب المدرسية وتدريبات المعلمين.

- تقديم الدعم لمبادرات إصلاح التعليم وتدريب المعلمين.

- تقديم الدعم للمنظمات الحقوقية وغيرها من منظمات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية لتعزيز حرية الدين والعقيدة لجميع المصريين.

- أن تُشدِّد الحكومة الأمريكية، في تقريرها السنوي إلى الكونغرس، بوجه خاص على مدى التقدم الذي تُحرِزه الحكومة المصرية بشأن حماية الأقليات الدينية وملاحقة مرتكبي أعمال العنف الطائفي.

- إنفاذ «قانون ماغنيتسكي الشامل للمساءلة فيما يتصل بحقوق الإنسان»، أو الأمر التنفيذي رقم 13818، أو غيره من الأدوات المحددة الأهداف، لمنع إصدار تأشيرات بالدخول إلى الولايات المتحدة إلى المسؤولين المحددين أو الوكالات المعينة التي حُدِّدت بوصفها مسؤولة عن وقوع انتهاكات حق حرية الدين والعقيدة.

معلومات مرجعية

مصر
الاسم الرسمي كاملاً: جمهورية مصر العربية
نظام الحكم: جمهوري رئاسي
عدد السكان: 97041072 (وفق تقدير يوليو (تموز) 2017)
الديانات / المذاهب التي تعترف بها الحكومة: الإسلام (السني / الشيعي)، والمسيحية (الأرثوذكسية، والكاثوليكية، والبروتستانتية)
الديموغرافية الدينية:*
85-90% مسلمون (الغالبية العظمى من السُنَّة)
10-15% مسيحيون (غالبيتهم من الأقباط الأرثوذكس، إلى جانب طوائف مسيحية أخرى منها: أتباع الكنيسة الرسولية الأرمنيّة، والكاثوليك، والمارونيون، والأرثوذكس، والأنغليكان) (وفق تقدير عام 2015)
***كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وكذا وزارة الخارجية الأمريكية.**

يُعرِّف الدستور المصري الإسلام بوصفه الدين الرسمي للدولة، ومبادئ الشريعة بوصفها مصادر التشريع الأساسية. وفي حين تنص المادة (64) من الدستور على أن «حرية الاعتقاد مطلقة»، إلا أن أحدًا من غير المسلمين والمسيحيين واليهود لا يستطيع أن يمارس شعائره الدينية علانيةً أو أن يبني دورًا للعبادة. ومن بين سكان مصر الذين يُقدَّر عددهم بسبعة وتسعين مليون فردٍ، تتراوح نسبة المسلمين السُنَّة منهم ما بين خمسة وثمانين إلى تسعين بالمائة، في حين لا تجاوز نسبة المسلمين من غير السُنَّة واحدًا بالمائة. أما المسيحيون فتتراوح نسبتهم ما بين عشرة إلى خمسة عشر بالمائة من عدد السكان، وتتبع الغالبية منهم الكنيسة الأرثوذكسية القبطية، في حين تتبع نسبة لا تجاوز اثنين بالمائة منهم مختلف الطوائف الأخرى، بما فيها: الطوائف الكاثوليكية، والبروتستانتية، والمارونية، والرسولية الأرمنية، واليونانية، والسريانية الأرثوذكسية، والأنغليكانية. كما يوجد في مصر أيضًا ما لا يقل عن ألفي بهائي، وحوالي ألف وخمسمائة من شهود يهوه، وأقل من عشرة يهود.

تقلبت الأحوال السياسية في مصر، منذ عام 2013، ما بين تقدم وانتكاس. فقد شهد عام 2014 إقرار دستور جديد بغالبية ساحقة في الاستفتاء الذي أُجري عليه، وفي مايو (أيار) 2014، انتُخِب السيسي رئيسًا لمصر. كما أسفرت الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في أواخر عام 2015 عن فوز تسعة وثلاثين مسيحيًّا بمقاعد برلمانية، من أصل خمسمائة وستة وتسعين مقعدًا في مجلس النواب. أما الانتخابات الرئاسية، فمن المقرر إجراؤها في أواخر مارس (آذار) 2018.

وقد واصلت الحكومة، في عام 2017، جهودها لمكافحة التطرف والإرهاب؛ وهو ما أثر سلبًا على أوضاع حقوق الإنسان وأنشطة المجتمع المدني. كما واصلت الحكومة قمع المعارضين لها. فقد تعرض الخمسة الذين ترشحوا بأنفسهم للرئاسة للاعتقال أو الترهيب لسحب أوراقهم. كذلك، تعرض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين والمتعاطفون معهم، وكذا الصحفيون والناشطون العلمانيون والليبراليون والمعارضون للمضايقات والحبس، إلى جانب العقوبات الصارمة، ومنها: الأحكام بإعدام أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم من الإسلاميين؛ وهي الأحكام التي تستند أحيانًا إلى اتهامات مشروعة، وأخرى إلى اتهامات أمنية لا أساس لها.

كما أن القانون رقم 70 لسنة 2017، بشأن تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال العمل المدني، والصادر في مايو (أيار) 2017، يحظر على المنظمات غير الحكومية أداء أي عمل من شأنه أن «يُلحِق الضرر بالأمن القومي أو النظام العام أو الآداب العامة أو الصحة العامة». ومع ذلك، لا نجد لأيٍّ من هذه المصطلحات تعريفًا واضحًا. ويمنح هذا القانون عددًا من الهيئات الحكومية، بما فيها: إدارة المخابرات العامة ووزارتي الدفاع والداخلية، سلطة الإشراف على المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك مراقبة الأنشطة اليومية، والاعتراض على اختيار اي منظمة لقيادتها أو تحديد مواعيد اجتماعاتها الداخلية.

كما أن نقل المباني دون إبلاغ السلطات المختصة يستوجب عقوبات تتراوح ما بين السجن لمدة لا تقل عن عامٍ واحد ولا تزيد عن خمسة أعوام، وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه إلى مليون جنيه مصري (أي ما بين 2800 إلى 56600 دولار أمريكي تقريبًا).

وفي يناير (كانون الثاني) 2017، وكذلك في مارس (آذار) 2018؛ أي بعد انتهاء المدة المشمولة بالتقرير، سافر وفد من «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) إلى مصر لتقييم أوضاع الحريات الدينية هنالك، والتقى أعضاء الوفد في كل مرة عددًا من المسؤولين في الحكومة المصرية، بمن فيهم: وزير التربية والتعليم، ووزير الأوقاف، والإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر أحمد الطيب، والبابا تواضروس الثاني رئيس الكنيسة الأرثوذكسية القبطية، إلى جانب القائم بأعمال السفير الأمريكي وغيره من مسؤولي السفارة الأمريكية، وكذا عددًا من أعضاء المجتمع المدني، ومنهم بعض القادة الدينين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين.

أوضاع الحريات الدينية في عام 2017

التطورات الإيجابية: في عام 2017، واصل الرئيس السيسي وحكومته مساعيهم إلى إبراز التنوع الديني الذي تتمتع به مصر للملاحظين في الداخل والخارج. ففي مايو (أيار) 2017، على سبيل المثال، وفي أثناء انعقاد القمة العربية الإسلامية الأمريكية في الرياض، في السعودية، أشار الرئيس السيسي إلى مصر بوصفها «أرض الإسلام والمسيحية واليهودية» و«رمزًا من رموز الاعتدال والوسطية والتنوير». كما حضر الرئيس السيسي، للعام الرابع على التوالي، وبصحبة أعضاء وزارة الأوقاف، قداس عيد الميلاد، والذي أقيم هذا العام في «كنيسة ميلاد المسيح» الجاري بناؤها في العاصمة الإدارية الجديدة خارج القاهرة.

كذلك، واصلت وزارة التربية والتعليم حذف فقرات من كتب مدارس المرحلة الأساسية أو تعديلها، وبخاصةٍ الموجودة في كتب التربية الدينية؛ وهي الفقرات التي تُعدُّ مُروِّجةً للفكر المتطرف. وفي أثناء زيارة وفد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) في مارس (آذار) 2018، أوجز وزير التربية والتعليم الخطط المُعَدَّة لتنفيذ نظام تعليمي جديد بمناهج جديدة

لمدارس المرحلتين الأساسية والثانوية خلال بضعة أعوام تبدأ في خريف عام 2018. ووفق ما يفيد به المسؤولون المصريون، فقد واصلت الحكومة حلّ عددٍ من المدارس الخاصة أو إغلاقها؛ وهي المدارس التي تديرها جماعات تُعلِّم الفكر المتطرف.

وفي الزيارتين المذكورتين في يناير (كانون الثاني) 2017، ومارس (آذار) 2018، التقى وفد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر أحمد الطيب الذي أكد التزام مؤسسة الأزهر بتعزيز ثقافة التسامح الديني والتفاهم. وتواصل مؤسسة الأزهر تدريب الأئمة وتوفير التعليم الإسلامي، وتخدم ما يقرب من مليوني طالب في المرحلتين الأساسية والثانوية، إلى جانب ما يتراوح بين 350 ألف إلى 400 ألف طالب جامعي، في جميع أرجاء البلاد، بالإضافة إلى ما يقرب من 35 ألف طالب من 108 دول أجنبية. كذلك، يواصل الأزهر بالتعاون مع الكنيسة الأرثوذكسية القبطية وغيرها من كنائس الطوائف المسيحية إدارة دفة «بيت العائلة المصرية» والإسهام فيها؛ وهو مجلس قيادي يتألف من 27 عضوًا، ومهمته المشاركة المباشرة مع وزراء الحكومة فيما يتعلق بالسياسة العامة. وقد بذل جهودًا استثنائية في تعزيز التسامح الديني، بخاصة في صعيد مصر. وقد تعاون الأزهر، ووزارة الأوقاف الدينية، مع المجلس الوطني للمرأة؛ وهو هيئة حكومية تهدف إلى النهوض بالمرأة، على إنشاء برنامج يجمع ما يزيد عن خمسمائة امرأة من الداعيات المسلمات غير المنتميات إلى مؤسسات دينية وكذا من الراهبات لتعزيز ثقافة التسامح الديني في جميع أنحاء مصر.

وفيما يتعلق بإصلاح الخطاب الديني في المجتمع، تراقب الحكومة المصرية بجدية الفتاوى الصادرة عن شيوخ الدين؛ إذ تواصل «دار الإفتاء»؛ وهي هيئة حكومية يرأسها المفتي، مجابهتها الفتاوى الإلكترونية التي تستند إلى رؤى راديكالية. كما أنشأت الدار أيضًا مجلة لها باللغة الإنجليزية باسم (Insight) كخطابٍ يُضاد ذلك الذي تُروِّجه الجماعات المتطرفة. كذلك، واصلت وزارة الأوقاف ودار الإفتاء تدريب كبار الأئمة على مهارات إصدار الفتاوى على نحو دقيق ومسؤول. وستعقد دار الإفتاء، كذلك، مؤتمرها الرابع في أكتوبر (تشرين الأول) 2018، والذي يقصد إلى اجتماع الأئمة وكذا قادة الطوائف غير المسلمة، من أجل مناقشة قضية التطرف وطرق مواجهتها بجدية.

هجمات المنتسبين إلى داعش: طوال عام 2017، استهدف المنتسبون إلى تنظيم داعش المسيحيين. ففي فبراير (شباط) 2017، أطلق مسلحون مرتبطون بتنظيم داعش في سيناء شريط فيديو يحرض على العنف ضد مسيحيي مصر. وفي أبريل (نيسان)، في أحد الشعانين، أدى تفجير كنيسة مارجرجس في طنطا إلى مقتل ثلاثين وجرح تسعة وسبعين، وتلاه تفجير آخر في الكاتدرائية المرقسية في الإسكندرية؛ وهي مقر البابوية القبطية، والذي أسفر عن مقتل سبعة عشر فردًا وجرح ثمانية وأربعين. كذلك، وفي مايو (أيار) من العام نفسه، قتل مسلحون مرتبطون بتنظيم داعش أبًا وابنه في سيناء؛ فقتلوا الأب رميًا بالرصاص في رأسه، وأحرقوا الابن حيًّا. وفي مايو (أيار) أيضًا، قتل مسلحون مجهولون ثمانيةً وعشرين حاجًّا كانوا على متن حافلة في طريقهم إلى دير الأنبا صموئيل في المنيا. وفي أكتوبر (تشرين الأول)، لقي الكاهن القبطي الأب «سمعان شحاتة» مصرعه طعنًا في القاهرة. وفي أواخر ديسمبر (كانون الأول)، فتح مسلحو داعش النار على كنيسة حلوان قرب القاهرة، وهو ما أسفر عن مقتل أحد عشر مدنيًّا وفردًا من أفراد الأمن.

كذلك، في عام 2017، استهدف المنتسبون إلى تنظيم داعش المسلمين الصوفية في هجوم إرهابي يُعَدُّ الأشد دمويةً في تاريخ مصر الحديث. فقد فجَّر مسلحون مرتبطون بتنظيم داعش مسجدًا للصوفية في شبه جزيرة سيناء، ثم أطلقوا النار عشوائيًّا على المصلين في أثناء محاولتهم الفرار من داخل المسجد. وأسفر الحادث عن حصيلة إجمالية بلغت 305 قتلى و128 جريحًا. وقدَّم العديد من قادة دول العالم، بمن فيهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، تعازيهم إلى الرئيس المصري.

كما أدلى الرئيس السيسي بتصريحات حازمة في أعقاب الهجمات الإرهابية، وبخاصة تلك التي استهدفت مسجد الصوفية وكنيسة حلوان، وتعهد بمواصلة «تطهير البلاد من الإرهاب والتطرف». وقد أُلقِي القبض على مرتكبي بعضٍ من تلك الحوادث وحُوكِموا، ومنهم من لم يُحاكَم بعد، ولكن تبقى مساءلة جميع الأطراف المتورطة في تلك الحوادث مسألة غير واضحة المعالم، وذلك على نحو ما يرد تفصيله في القسم المعني بالهجمات الطائفية والإفلات من العقاب، في هذا التقرير. كما لا يزال بعض أبناء المجتمع المسيحي متخوفين من إفلات الجناة من العقاب.

وفي زيارة وفد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF)، أعرب المشاركون في الحوار من المسيحيين عن مخاوفهم بشأن ضعف منشآتهم من الناحية الأمنية، وإن اختلفت آراؤهم بشأن قدرة الحكومة على حمايتها. فعلى حين ذكر البعض منهم أن الحكومة قد شدَّدت حراساتها الأمنية على الكنائس في محاولة لمنع وقوع أي أعمال إرهابية مستقبلاً، يرى آخرون أن الحكومة لا توفر الحماية على نحو جادٍّ، وأن المكلفين بتأمين الكنائس مشغولون بأعمال المراقبة لا بحراسة تلك الكنائس وتأمينها.

بناء الكنائس وترميمها وتسجيلها: في سبتمبر (أيلول) 2016، أقرَّ البرلمان قانونًا جديدًا لتنظيم بناء الكنائس وترميمها؛ وهو القانون الذي صدَّق عليه الرئيس السيسي في الشهر نفسه. وقد حظي هذا القانون في الوقت ذاته بالدعم علنًا من الطوائف القبطية الأرثوذكسية والكاثوليكية والأنغليكانية. إلا أن بعض المنظمات المسيحية ومنظمات حقوق الإنسان قد أعربت عن مخاوفها من أن هذا القانون يسمح للمحافظين برفض منح التصاريح لبناء الكنائس، من دون إتاحة السبيل إلى الطعن في هذا الرفض، وأنه يستلزم أن يكون عدد الكنائس المزمع بناؤها «بما يتناسب» مع عدد المسيحيين في المناطق المعنية، وأنه يسمح للسلطات كذلك بأن ترفض منح تصاريح البناء إن كان في منحها ما قد يُهدِّد «الأمن العام». وتُنْشَأ بموجب هذا القانون لجنةٌ يُعيِّن أعضاءها مجلسُ الوزراء لمراجعة الطلبات المقدمة لترخيص الكنائس غير الرسمية أو غير المُرَّخصة، والتي جاءت أوضاعها على هذا النحو بسبب صعوبة الحصول على التراخيص الرسمية اللازمة. وتتألف اللجنة من عشرة أعضاء: تسعة منهم ممثلون عن جهات حكومية (ومنها: وزارتا الدفاع والداخلية وجهاز المخابرات العامة)، وعضو واحد فحسب يمثل «الكنيسة» (دون تحديد الطائفة التي تمثلها تلك الكنيسة).

ولا يزال الاستياء من هذا القانون في تزايد، بعد عامٍ على إقراره. فقد انتهت المدة المشمولة بالتقرير، ولم يحظَ بالموافقة أي طلب من 5540 كنيسة كانت قد تقدمت بطلباتها في عام 2017. وفي أثناء الأسبوع الذي زار فيه وفد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية»، في مطلع مارس (آذار) 2018، صدرت الموافقة على ثلاثة وخمسين طلبًا منها، مع وعدٍ من المسؤولين بالموافقة على مائتي طلبٍ آخر في القريب العاجل. بل إن بعض القيادات المسيحية صرحوا بأن القانون قد استُعمِل كمبررٍ لإغلاق الكنائس ومنع صيانة كنائس أخرى قائمة، وأن إدارة الحكومة للكنائس بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب الجديد قد استهدفت المجتمع المسيحي على نحو غير ملائم. لكن المسؤولون الحكوميون أبلغوا وفد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) أن تنظيم بناء الكنائس أمر ضروري لضمان الالتزام بقوانين الملكية والبناء في المدن والمحافظات على حد سواء. ولم تُصدِر الحكومة، منذ سبتمبر (أيلول) 2016، إلا أربعة قرارات تخصيص أراضٍ للاستخدام الكنسي فحسب (في بورسعيد، والمنيا، والفيوم، وجنوب سيناء). ولم يُمنَح في الأعوام الستة الماضية سوى أحد عشر ترخيصًا لبناء الكنائس.

الهجمات الطائفية والإفلات من العقاب: وقع في عام 2017، وفق ما تفيد به جماعات حقوق الإنسان، اثنان وعشرون هجومًا على الكنائس، نُفِّذ كثير منها بيد المنتسبين إلى داعش، وأخرى بيد تجمعات طائفية. ولم يخضع مرتكبو هذه الهجمات وغيرها من الهجمات ذات الصلة بالطائفية لأي عقاب في حالات كثيرة، وهو ما أدى بدوره إلى استمرار حالة الإفلات من العقاب. كما

أن السلطات المصرية المحلية، وبخاصة في صعيد مصر، واصلت إجراء جلسات «الصلح العرفي» بين المسلمين والمسيحيين، بدلاً من السعي إلى تحقيق العدالة من خلال القواعد القانونية. بل إن السلطات المحلية وكذا الزعماء الدينيين من المسلمين والمسيحيين أساءوا، في بعض الحالات، استخدام هذه الجلسات لإجبار الضحايا على التنازل عن المطالبة بأي تعويض قانوني. ومن ثَمَّ، فإن جلسات التصالح هذه، وعلى نحو ما تفيد به جماعات حقوق الإنسان، تضر بالمسيحيين؛ إذ إنها دفعت بعض العائلات المسيحية في بعض الأحوال إلى مغادرة قُراها وبيع ممتلكاتها.

وفي هذا الشأن، لم يشهد عام 2017 إلا بضع محاكمات. ففي مارس (آذار) 2017، قضت إحدى المحاكم بإعدام عادل سليمان لقتله التاجر القبطي يوسف لمعي في يناير (كانون الثاني) 2017، في الإسكندرية. وانقضى العام، ولم يزل الحكم قيد الاستئناف. وفي أعقاب الهجوم في ديسمبر (كانون الأول) 2017 على منزل يملكه أحد المسيحيين، وكان قد اتخذ منه كنيسة غير مسجلة، في قرية أطفيح، قضت إحدى المحاكم بسجن ما يقرب من خمسة عشر فردًا لمدة عام مع وقف التنفيذ وغرامات قدرها خمسمائة جنيه مصري (حوالي ثمانية وعشرين دولارًا أمريكيًّا)، وإن كان هذا الحكم قابلاً للطعن أيضًا. كما قضت المحكمة أيضًا بتغريم صاحب المنزل مبلغًا قدره 360 ألف جنيه مصري (20500 دولار أمريكي) لاتخاذه من منزله كنيسةً دون ترخيص. وقد تقدمت أبرشية أطفيح، بحسب ما ورد، بطلبٍ لترخيص تلك الكنيسة، التي ظلت تُستخدم منذ خمسة عشر عامًا، بموجب قانون بناء الكنائس لعام 2016. وفي يناير (كانون الثاني) 2018؛ أي بعد انتهاء المدة المشمولة بالتقرير، وجَّه المُدّعي العام تُهم القتل إلى رجلٍ يُتهم بقتل أحد عشر فردًا في الهجوم على الكنيسة القبطية بحلوان في ديسمبر (كانون الأول) عام 2017. ولا تزال القضية قائمة. وفي فبراير (شباط) 2018؛ أي بعد انتهاء المدة المشمولة بالتقرير أيضًا، أيَّدت إحدى المحاكم حكم الإعدام الصادر بحق أحمد السنباطي لقتله الكاهن القبطي الأرثوذكسي سمعان شحاتة في أكتوبر (تشرين الأول) عام 2017؛ وذلك بعد تصديق المفتي على الحكم في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) من العام نفسه.

التمييز ضد المسيحيين: لا يزال للقوانين والسياسات التي تتسم بالتمييز أثرها السلبي المستمر على المسيحيين، ويدخل ضمنها: قانون ازدراء الأديان (الواردة مناقشته أدناه) والقيود المفروضة على التحول عن الإسلام. فلا يزال المسلمون مصريو المولد، ممن تحولوا إلى المسيحية، عاجزين عن إثبات هذا التغير في انتمائهم الديني في مستندات الهوية؛ بل ويواجهون في كثير من الأحوال عداءً اجتماعيًّا شديد الحدة. وقد أفاد بعض القادة المسيحيين «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) بما تمارسه الأجهزة الأمنية من تخويف لهؤلاء المتحولين أو حتى اعتقالهم حال انكشاف أمرهم. إلى جانب ذلك، استمرت حوادث اختطاف المسيحيين طلبًا للفدية أو الابتزاز، وبخاصة في صعيد مصر.

كما أن عددًا قليلاً من المسيحيين يشغلون مناصب سيادية في الحكومة. وقد التقى وفد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) أول قبطي يشارك في رئاسة لجنة الشؤون الدينية والأوقاف في البرلمان. إلا أن الحكومة ذات الوزارات الست والثلاثين ليس فيها إلا وزير مسيحي واحد، وليس من بين المحافظين أي مسيحي؛ حتى في المحافظات ذات الأغلبية المسيحية. وطوال المدة ما بين عامي 1971 و2015، لم يكن بين أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة أي مسيحي. وجاء تعيين أول مسيحي فيه في عام 2016.

ازدراء الأديان والقيود المفروضة على الحريات الدينية: تحظر المادة 98 (و) من قانون العقوبات المصري على المواطنين «تحقير أو ازدراء أحد الأديان السماوية أو التحريض على الفتنة الطائفية». وتستعمل السلطات هذا القانون لاعتقال أعضاء الجماعات الدينية التي تخرج ممارساتها عن المعتقدات الإسلامية السائدة، أو تلك التي يُزعم أن أعمالها تعرض «النسيج المجتمعي» للخطر أو تسيئ إلى اليهودية أو المسيحية أو الإسلام، وكذا محاكمتهم وسجنهم. كما شهد البرلمان، في ديسمبر

(كانون الأول) 2017، تقديم مشروع قانون لحظر الإلحاد لدى لجنة الشؤون الدينية، ولكنه أخفق. وفي يناير (كانون الثاني) 2018؛ أي بعد انتهاء المدة المشمولة بالتقرير، شبَّه وزير الأوقاف «مختار جمعة» علانيةً الملحدين بالإرهابيين.

كذلك، شهد عام 2017 زيادة في عدد القضايا والتحقيقات التي أُجريت بموجب المادة 98 (و) عما كانت عليه الحال في العام السابق؛ إذ بلغت خمس عشرة قضيةً وتحقيقًا، كان كثير منها بسبب تعبيرات نُشِرت على مواقع التواصل الاجتماعي. وعلى حين تُوجَّه غالبية تلك الاتهامات ضد مسلمين من السُّنَّة، إلا أن معظم الذين تُصدِر المحاكم بحقهم أحكامًا بالسجن في مقابل الاتهام بازدراء الأديان كانوا من المسيحيين والمسلمين الشيعة والملحدين. وقد تستوجب الإدانة بتلك الاتهامات عقوبة بالسجن تبلغ خمسة أعوام بحد أقصى، مع تغريم المُدان فيها. ففي فبراير (شباط) 2017، على سبيل المثال، حُكِم على الشيخ السُّنِّي محمد عبد الله نصر بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة «ازدراء الدين» نظير تشكيكه، على موقع فيسبوك، في مختلف تفسيرات النصوص القرآنية. وقد انقضت المدة المشمولة بالتقرير، ولا يزال الشيخ في السجن بانتظار استئناف الحكم الصادر بحقه.

وفي ديسمبر (كانون الأول) 2017، وُجِّهت إلى إبراهيم خليل، وهو شاب من أسرة مسيحية عمره تسعة وعشرون عامًا، تهمة «إدارة صفحة تُروِّج للإلحاد على موقع فيسبوك». وقد استُجوِب لمدة خمس ساعات، ولا يزال منذ مارس (آذار) 2018 رهن الاحتجاز والاستجواب.

البهائيون وشهود يهوه: لا تزال الطائفتان البهائية وشهود يهوه تحت الحظر الذي فُرِض بشأنهما بموجب القرارات الرئاسية التي صدرت بحقهما في ستينيات القرن العشرين. ونتيجة لذلك، لا يستطيع البهائيون الذين يعيشون في مصر الاجتماع أو المشاركة في الاحتفالات الدينية العامة. وفي عام 2017، لم يستطع أبناء الطائفة الاحتفال علانيةً بيوم ميلاد بهاء الله مؤسس البهائية. وقد أصدر مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر منذ سنين طويلة الفتاوى التي تحث على مواصلة الحظر المفروض على الطائفة البهائية وإدانة أبنائها بوصفهم مرتدين. كما قامت وزارة الأوقاف على رعاية ورش عمل عامة لزيادة الوعي بـ «المخاطر المتزايدة» جراء انتشار البهائية في مصر؛ بل وكان للوزارة أيضًا كتاب يُبَاع في معرض القاهرة للكتاب المقام عام 2017، يناقش مخاطر البهائية.

وسياسيًّا، لا يُعترَف بزواج البهائيين لأن الطائفة ليست لها مؤسسة روحية معترَف بها. وفي يناير (كانون الثاني) 2018؛ أي بعد انتهاء المدة المشمولة بالتقرير، نجح زوج من البهائيين في استصدار ترخيص لهما بالزواج بعدما ذهبا بقضيتهما إلى ساحات المحاكم. ولا تزال قيد الانتظار قضيتان مماثلتان.

وكما أوردت التقارير سلفًا، سمحت الحكومة لشهود يهوه بالاجتماع في منازل خاصة في مجموعات لا تزيد عن ثلاثين فردًا، على الرغم من مطالبة الطائفة بزيادة ذلك العدد. ولكن لا يُسمَح لشهود يهوه باتخاذ أماكن للعبادة ولا باستجلاب كتبهم المقدسة أو غيرها من المواد الدينية من الخارج. ووفق ما يفيد به أبناء الطائفة، فإن ذلك مردود إلى حد كبير من رفض الكنيسة القبطية الاعتراف بشهود يهوه كمسيحيين. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، استمر مسؤولو الأمن في التضييق على شهود يهوه واستجوابهم؛ وذلك عن طريق رصد أنشطتهم واتصالاتهم.

معاداة السامية والطائفة اليهودية: تعرضت الطائفة اليهودية في مصر للاندثار بالكامل تقريبًا. وفق ما يذكره زعيم الطائفة في القاهرة، لا يوجد إلا خمسة يهود في العاصمة، إلى جانب ثلاثة آخرين في الإسكندرية. وفي عام 2017، ظل المحتوى المعادي للسامية منتشرًا في وسائل الإعلام الحكومية وشبه الرسمية في مصر. وقد أخفقت سلطات الدولة في اتخاذ خطوات

مناسبة للحد من التصريحات المعادية للسامية. كذلك، ظلت مواقع الطائفة اليهودية، مثل: المعابد والمقابر؛ بما فيها ثاني أكبر مقبرة يهودية في العالم، في حاجة ماسة إلى التجديد والإصلاح.

وفي تطور إيجابي على هذا الصعيد، تواصل الحكومة المصرية في الوقت الراهن إعادة بناء معبد النبي إلياهو في الإسكندرية؛ والذي يعود تاريخه إلى مائة وستين عامًا، وهو أحد أكبر المعابد اليهودية في الشرق الأوسط، وهو المشروع الذي يستثمر فيه قطاع المشروعات بوزارة الآثار مبلغًا قدره مليونين ومائتي ألف دولارٍ أمريكي.

السياسة الأمريكية

ظلت مصر، من الناحية التاريخية، أحد أهم حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. فمنذ توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في عام 1979، والحكومات المصرية المتعاقبة تُبدي تعاونًا وثيقًا على الصعيد العسكري وكذا على صعيد المساعي الرامية إلى مجابهة الإرهاب، إلى جانب ضمان استقرار المنطقة بمجملها. ووفق ما يفيد به «مركز أبحاث الكونغرس»، فإن الولايات المتحدة، في المدة ما بين عامي 1946 و2016-، قد أمدت مصر بمبلغ إجمالي قدره ثمانية وسبعين مليار وثلاثمائة مليون دولار أمريكي من المساعدات الخارجية الثنائية، بما فيها مساعدات التمويل العسكري الأجنبي البالغ قدرها مليار وثلاثمائة مليون دولار أمريكي كل عامٍ منذ عام 1987 إلى الآن.

ويسعى الرئيس ترامب إلى تحسين العلاقات مع مصر، وإن كانت إدارته تعرب من حين إلى آخر عن مخاوفها من سجل مصر الحقوقي ومن قانون المنظمات غير الحكومية لديها بوجه خاص، إلى جانب ملف اعتقال المواطنين الأمريكيين في مصر.

وتُخصِّص ميزانية العام المالي 2018 المتعددة المحاور مبلغًا قدره مائة واثنا عشر مليون وخمسمائة ألف دولار أمريكي لصناديق الدعم الاقتصادي (ESF) لصالح مصر. وفي أغسطس (آب) 2017، أعادت الإدارة الأمريكية النظر في مبلغ قدره خمسة وستون مليون وسبعمائة ألف دولار أمريكي من صناديق التمويل العسكري الأجنبي للعام المالي لعام 2017، إلى جانب إعادة النظر في مبلغ قدره ثلاثون مليون دولار أمريكي من المساعدات الاقتصادية للعام المالي 2016. وبدءًا من مارس (آذار) 2018، أبطأت الإدارة الأمريكية تمكين مصر من استخدام مبلغ قدره مائة وخمسة وتسعون مليون دولار أمريكي من التمويل العسكري الأجنبي للعام المالي 2016 بسبب المخاوف التي تنتابها بشأن أوضاع حقوق الإنسان في مصر وكذلك بسبب علاقة مصر بكوريا الشمالية. أما فيما يتعلق بالعام المالي 2019، فقد طلب الرئيس مبلغًا إجماليه مليار وثلاثمائة وثمانون مليون دولار أمريكي كمساعدة أجنبية تُقدَّم إلى مصر؛ وهو المبلغ الذي يأتي في معظمه من حساب التمويل العسكري الأمريكي.

وفي يناير (كانون الثاني) 2018؛ أي بعد انقضاء المدة المشمولة بالتقرير، التقى نائب الرئيس الأمريكي مايكل بنس الرئيسَ المصريَ عبد الفتاح السيسي في مصر لمناقشة عددٍ من القضايا، ومنها: اعتراف إدارة الرئيس ترامب في عام 2017 بالقدس عاصمة لإسرائيل؛ وهو الاعتراف الذي قُوبِل بالنقد في مصر. وفي أثناء تلك الزيارة، رفض كل من البابا تواضروس الثاني والإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر أحمد الطيب لقاءَ نائب الرئيس الأمريكي. كذلك، تطرق نائب الرئيس الأمريكي في زيارته تلك إلى استمرار اعتقال اثنين من مواطني الولايات المتحدة في مصر والحرب المشتركة على الإرهاب. وفي نوفمبر (تشرين الثاني) 2017، أعرب الرئيس ترامب عن تعاطفه مع ضحايا الهجوم الذي استهدف مسجد الصوفية في سيناء، واصفًا إياه بـ «الهجوم الإرهابي المُروِّع والجبان على الأبرياء والعُزَّل» من المصلين، ومُشدِّدًا على أهمية دحر الإرهاب واستئصال جذوره الفكرية.

ووفق ما يفيد به المسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية، فإن حكومة الولايات المتحدة تواصل وضع مسألة الحريات الدينية على رأس أولويات اتصالاتها مع وزارتي الخارجية والداخلية في مصر. ويشمل ذلك حث الحكومة على محاسبة مرتكبي الجرائم الطائفية وإلغاء المادة 98 (و) المتعلقة بازدراء الأديان ومكافحة التمييز ضد الأقليات الدينية ذات الأعداد الصغيرة في مصر وتخويفهم. كما شددت وزارة الخارجية الأمريكية على الحاجة إلى التعجيل بإصدار الموافقات اللازمة بمقتضى قانون بناء الكنائس الصادر عام 2016. كما رحبت الوزارة بالتغييرات المتوقعة في المناهج التعليمية في مصر، وكذلك التزام المؤسسات الدينية بوقف التطرف والإرهاب. وأخيرًا، تواصل السفارة الأمريكية في القاهرة دعمها البرامج التي تسعى إلى تشجيع ثقافة التسامح الديني وتعزيزها، بما في ذلك نشرها بين الشباب.